مستويات السيولة عادت إلى أرقام قياسية

تحليل: البورصات العربية سجلت ارتداداً قوياً خلال الأسبوع الماضي

البورصة الأردنية انتعشت

أظهر تحليل أجراه الدكتور أحمد مفيد السامرائي رئيس مجموعة صحارى أن الأداء العام للبورصات العربية سجل حالة من الارتداد القوي، استطاعت من خلالها تعويض جزء كبير من الخسارة المحققة خلال جلسات تداول الأسبوع قبل الماضي، فيما تحسنت مستويات السيولة المتداولة دون أن تعود إلى مستوياتها المسجلة قبل موجة الهبوط المسجل مؤخرا، وجاء ذلك نتيجة تسجيل البورصات عمليات شراء قوية من قبل المتعاملين تركز جزءا كبيرا منها على الانتقائية بهدف اقتناص الفرص، وتزامن ذلك مع تحسن نسبي على المعنويات وانحسار جزئي للضغوط، مع تسجيل عمليات جني أرباح خلال جلسات التداول، لتغلق البورصات في المنطقة الخضراء دون الوصول إلى المستويات المسجلة خلال أغسطس الماضي.

وقال السامرائي إن المتعاملين لدى البورصات قد اعتمدوا على المؤشرات والمعطيات السائدة وقاموا بالتداول ضمن أسلوب الدخول والخروج السريع خلال جلسات التداول الأسبوعية الأخيرة، ذلك أن مستويات السيولة لم تصل إلى حدود آمنة وأن المخاوف والضبابية لم تنحسر تماما، بالإضافة إلى أن قدرة المتعاملين على تحمل مخاطر أعلى لا زالت غير ممكنة، وبالتالي لا بد من اقتناص الفرص والمضاربة، وكان للتطورات الداخلية نصيب في التحسن الذي سجلته بورصات المنطقة، حيث يدخل عامل توقعات نتائج الأداء الربعية إلى خليط المؤشرات المتعددة في الوقت الحالي، يذكر هنا أن كافة التوقعات والمؤشرات تشير إلى أن غالبية القطاعات الاقتصادية المدرجة لدى بورصات المنطقة سوف تحقق تحسنا متراكما على نتائج أدائها يأتي في مقدمتها القطاع المصرفي وقطاع البتروكيماويات.

وأضاف «لوحظ على الانخفاضات الحادة المسجلة خلال جلسات التداول للأسبوع قبل الماضي أنها جاءت بنفس القوة والتأثير لدى كافة البورصات، إلا أن رحلة التعويض والارتداد تباينت واختلفت من جلسة إلى أخرى ومن سوق إلى آخر خلال الاسبوع الماضي، وهذا يشير إلى أن أسباب الانخفاض ليست تماما نفس أسباب الارتداد، ذلك أن الهبوط لا يتحاج إلا إلى زعزعة ثقة المتعاملين لدى البورصات ورفع احتمالات تحقيق خسائر على الأسهم المحمولة، في حين تتطلب رحلة العودة والتعويض إلى عوامل تتجاوز في قوتها ومضمونها انخفاض مستوى المخاوف وانحسار الضبابية، فالعودة إلى المستويات المسجلة خلال أغسطس الماضي تحتاج إلى قرارات استثمارية جريئة وقدرة على تحمل أنواع متعددة من المخاطر النظامية وغير النظامية، وبالتالي فإن ارتفاع السيولة هنا أو هناك وتسجيل ارتدادات ملموسة تخللتها عمليات جني أرباح لاختبار قوة الارتداد بين جلسة وأخرى سوف لن تشكل خروجا آمنا من حالة الارتباك والضعف المسجلة على قرارات المستثمرين التي اتخذت قبل وبعد الاحداث والضغوط التي سادت مؤخرا».

ولفت السامرائي إلى أن أداء الاسهم المتداولة قد تشابه في حالات التراجع والضغوط من حيث الضعف وتساوت جميع الأسهم المتداولة وتلاشت الفوارق بينها، فلم يعد هناك وجود للأسهم القيادية والاسهم الاستراتيجية طويلة المدى والاسهم القوية والضعيفة ولم يعد هناك أسهم صغيرة أو كبيرة أو أسهم نشطة وأخرى راكدة، ويعود هذا الاتجاه إلى أن العلاقة بين المتعاملين والأسهم المتداولة تقوم على أساس آني في غالب الأوقات وتعتمد على مقدار الأرباح الرأسمالية المحققة ليتم التخلص منها والانتقال إلى سهم آخر، وبالتالي فإن مبدأ التصنيف للأسهم المتداولة يقوم على هذا المنطق وهذا يعني عدم قدرة الأسهم على الصمود في مواجهة الضغوط اعتمادا على التصنيف غير الحقيقي الذي تسير عليه التداولات في أوقات الاستقرار والنمو فقط.

وأوضح السامرائي أنه في المحصلة نرى أن قدرة المتعاملين لدى بورصات المنطقة لم تصل إلى مستوى الحرفية المطلوبة، للتركيز على الأسهم ذات العلاقة بقوة المؤشرات والنمو الاقتصادي الحالي والمتوقع على قطاعاتها الرئيسية والاستراتيجية القائمة على النفط والغاز والقطاعات ذات العلاقة بأسواق التجزئة والاستهلاك وقطاع العقارات والاتصالات، ذلك أن فهم المؤشرات والمعطيات الاقتصادية وتفسيرها، مهم جدا لاتمام علمية الاستثمار الناجح في كافة الظروف والاوقات. وبيّن السامرائي أن سوق الأسهم السعودية حققت مكاسب كبيرة خلال تعاملات الأسبوع الماضي بدعم من طلب قوي على الأسهم عقب انحسار مخاوف المتعاملين من توجيه ضربة لسورية، حيث ارتفع مؤشر السوق العام بواقع 259.36 نقطة أو ما نسبته 3.40 في المئة ليقفل عند مستوى 7893.67 نقطة، وقام المستثمرون بتناقل ملكية 1.3 مليار سهم بقيمة 29.5 مليار ريال نفذت من خلال 562.9 ألف صفقة. وسجل سعر سهم الفنادق اعلى نسبة ارتفاع بواقع 24.19 في المئة وصولا الى سعر 38.50 ريالا تلاه سهم ميدغلف للتأمين بنسبة 20.00 في المئة وصولا إلى سعر 28.50 ريالا، في المقابل سجل سعر سهم مبرد اعلى نسبة تراجع بواقع 17.35 في المئة وصولا الى سعر 40.50 ريالا تلاه سهم الدرع العربي بنسبة 15.00 في المئة وصولا إلى سعر 35.70 ريالا، واحتل سهم دار الأركان المركز الأول بحجم التداولات بواقع 238.6 مليون سهم تلاه سهم إعمار بواقع 147.7 مليون سهم، واحتل سهم دار الأركان المركز الأول بقيم التداولات بواقع 2.3 مليار ريال تلاه سهم جزيرة تكافل بواقع 2.1 مليار ريال.

بنك البحرين والكويت يعين «ماركوم الخليج» كوكالة حصرية لإدارة اتصالات التسويق

أثناء توقيع الاتفاقية

تم التوقيع على اتفاقية بين بنك البحرين والكويت ووكالة «ماركوم الخليج» تصبح بموجبها الأخيرة الوكالة الرسمية لإدارة أنشطة الاعلان واتصالات التسويق للبنك. حضر الحفل الذي أقيم في مقر البنك الرئيسي عبدالكريم بوجيري الرئيس التنفيذي للبنك، و خميس المقلة رئيس مجلس إدارة مجموعة «ماركوم الخليج» والإدارة التنفيذية في كل من البنك والوكالة.

وبموجب هذه الإتفاقية، ستقوم «ماركوم الخليج» بالعمل عن كثب مع بنك البحرين والكويت لتطوير هوية البنك وتعزيز موقعه المتميز كمزود رائد للحلول والخدمات المالية المتطورة والمبتكرة.

وبهذه المناسبة قال الرئيس التنفيذي لبنك البحرين والكويت عبدالكريم بوجيري قائلا : «تعكس هذه الاتفاقية التزامنا الدائم بتعزيز مكانتنا الرائدة في هذه الصناعة، متطلعين للعمل سوياً على مواصلة تعزيز علاماتنا التجارية تماشيا مع خططنا المستقبلية وأهدافنا ورؤيتنا الطموحة». من جانبه صرح رئيس مجلس إدارة مجموعة «ماركوم الخليج» السيد خميس المقلة، قائلا : «إبرام هذه الإتفاقية يدل على المكانة الرائدة التي نحظى بها في السوق والثقة الكبيرة في قدراتنا وخبراتنا من قبل إحدى أكبر المؤسسات المالية في المملكة لإدارة أنشطتها الإعلانية والتسويقية ولتعزيز علاماتها التجارية وترسيخ سمعتها في السوق، ونحن نتطلع قدما لأن تكون هذه الإتفاقية نقطة انطلاقة لبناء علاقات عمل وطيدة وطويلة الأمد مع بنك رائد ومتميز في مملكة البحرين». تجدر الإشارة الى أن «ماركوم الخليج» هي مجموعة اتصالات تسويق متكاملة تأسست في مملكة البحرين عام 1974، وتغطي أنشطتها الاعلان والعلاقات العامة والمطبوعات والشراء الإعلاني ووسائل الإعلام الحديثة وإدارة الفعاليات والترجمة وغيرها من أنشطة ذات صلة.

«نفط الكويت» تدشن عملياتها البحرية بمشروع ضخم للمسح الزلزالي ثنائي الأبعاد

«كونا»: أعلنت شركة نفط الكويت استكمالها كل الاستعدادات للبدء منتصف الشهر الجاري في تنفيذ عملية مسح زلزالي ثنائي الأبعاد يغطي جميع المناطق البحرية في البلاد.

وقالت الشركة في بيان صحافي خصت به وكالة الأنباء الكويتية «كونا» امس ان هذه العملية الواسعة تغطي مساحة إجمالية تصل إلى 7 آلاف كيلومتر طولي وتعد تدشينا لعمليات استكشاف واسعة النطاق تهدف إلى تقييم مخزون البلاد البحري من النفط والغاز. وذكرت أن عملياتها هذه تتم باستخدام أحدث تقنيات المسوحات الزلزالية التي من شأنها إعطاء صورة واضحة للتفاصيل الجيولوجية الخاصة بالمنطقة البحرية. وأضافت الشركة أنها بصدد إطلاق مشروع للمسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد من المقرر أن يشمل مناطق جون ومدينة الكويت وبمساحة إجمالية تصل إلى قرابة 3500 كيلومتر مربع وهو ما يعد واحدا من مشاريعها الاستراتيجية الكبرى. ولفتت الى انها كانت قد وقعت في ابريل الماضي عقدا مع شركة «سي سي جي فيريتاس» العالمية لتنفيذ مسح زلزالي بحري ثنائي الأبعاد لكل مناطق البلاد البحرية وبقيمة إجمالية بلغت 29 مليونا و500 ألف دولار أمريكي ولمدة ثلاث سنوات. وأوضحت الشركة أنه من المنتظر أن تستمر عمليات المسح هذه ما بين 5 و6 أشهر ثم تليها مرحلة معالجة للمعلومات المستخلصة مضيفة أن هذه المسوحات هي الأولى من نوعها التي تنفذها الشركة منذ نحو 30 عاما وهي تؤسس لعهد جديد من تاريخها سيؤدي إلى توسيع عملياتها لتشمل المناطق البحرية لدولة الكويت.

تركيا تصدر أول ترخيص لاستيراد الغاز الطبيعي من شمال العراق

أنقرة – «رويترز»: قال مسؤول بقطاع الطاقة التركي إن هيئة تنظيم سوق الطاقة أصدرت أول تراخيصها لاستيراد الغاز الطبيعي من شمال العراق لشركة سياهكاليم للإنشاءات الهندسية والتجارة التي تتخذ من اسطنبول مقرا لها.

وتمهد هذه الخطوة الطريق إلى زيادة واردات الطاقة التركية من كردستان العراق.

وأضاف المسؤول قوله «اتخذ القرار خلال اجتماع أمس... ومدة نفاذ الترخيص 26 عاما».

ومن المتوقع أن يبدأ استيراد الغاز العام القادم.

وقال المسؤول مستشهدا بخطط عرضتها الشركة انها ستبدأ استيراد 700 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي في عام 2014 وتهدف إلى زيادة الكمية إلى 3.2 مليار متر مكعب سنويا بحلول عام 2033.

ولم يتسن على الفور محادثة شركة سياهكاليم لسؤالهم التعقيب.

عمان تضع شهادات بقيمة 77 مليون ريال عماني

مسقط – «كونا»: طرحت سلطنة عمان شهادات ايداع بقيمة «77» مليون ريال عماني «الريال يساوي 2.6 دولار امريكي».

وذكرت النشرة الصادرة عن البنك المركزي العماني أن متوسط سعر الفائدة لتلك الشهادات كان 0.13 في المئة. فيما بلغ أعلى سعر مقبول 0.13 في المئة. واشارت الى ان مدة تلك الشهادات تصل إلى 28 يوما حيث سيتم استحقاقها في التاسع من شهر أكتوبر المقبل.

واوضحت أن سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء للفترة من الحادي عشر وحتى السابع عشر من شهر سبتمبر الجاري هو واحد في المئة.

وتعد شهادات الايداع الصادرة عن البنك المركزي العماني وتشارك فيها البنوك المرخصة فقط اداة مالية لتنفيذ عمليات السياسات النقدية والتي تهدف الى ادارة السيولة في القطاع المصرفي على وجه الخصوص والحفاظ على استقرار سوق المال بشكل عام.

«وربة» احتفلت مع «تأمين الحياة الهندية العالمية» باليوبيل الفضي لخدمة عملائها

من احتفال .. وربة، باليوبيل الفضي

أقامت شركة وربة للتامين – الشركة الكويتية الرائدة في مجال توفير حلول التامين المختلفة و الوكيل الرئيسي لشركة تامين الحياة الهندية العالمية – والتي تحتفل هذه الأيام بمرور سبعة عشر عاما من التعاون المثمر بين الطرفين تزامنا مع احتفال شركة تامين الحياة الهندية باليوبيل الفضي لعملياتها في منطقة الخليج – حفلا يوم الأحد الماضي استضافت فيه عدد من ممثلي شركة تامين الحياة الهندية العالمية حيث قام كل من ثامودهاران – الرئيس التنفيذي و العضو المنتدب – و شامسوندر – المدير العام – لشركة تامين الحياة الهندية العالمية – بزيارة للكويت التقوا خلالها بكبار مسئولي شركة وربة للتامين – في تجسيد للإلتزام المشترك بالتعاون المثمر والمستمر بين الطرفين.

وبهذه المناسبة هنا أنور فوزان السابج – الرئيس التنفيذي لشركة وربة للتامين – جميع شركاء النجاح في الشركة مشيداً بالمساهمة التي قامت بها كل من الشركتين والعاملين بهما لتطوير العلاقة بين الطرفين خلال الأعوام السابقة لما فيه من دفع إيجابي بمؤشرات الأداء.

وقد أشاد كل من ممثلي الشركتين المشاركين بالاحتفال بالفوائد المتعددة لعقود التامين التي توفرها شركة تامين الحياة الهندية العالمية بالإضافة الى العوائد المتزايدة التي تمنحها الشركة لعملائها، وقد تم كشف النقاب خلال الإحتفال عن هيكلة جديدة للعوائد الخاصة بالعملاء.

وقد أشاد الحضور بالتطور المستمر لخدمات العملاء لشركة تامين الحياة الهندية العالمية بخاصة عد نجاح مبادرة التواصل عبر الإنترنت، نفذت شركة تامين الحياة الهندية العالمية مبادرة أخرى للتواصل عبر الرسائل القصيرة SMS لحملة الوثائق بما في ذلك المعلومات المتعلقة بخدمتها، حيث طلب مسئولي خدمة العملاء حملة الوثائق بتسجيل أرقام هواتفهم النقالة لدى مكتب الكويت وذلك لتقديم خدمة أفضل، كما تم الإعلان على هامش الاحتفال عن مواعيد عمل فرع الفحاحيل من 9 صباحا حتى 4:30 مساء.

3 ملايين طن تكفي احتياجات السكان لمدة عام

سوريا: القمح متوفر وبكميات كبيرة في المخازن

ارتفاع الأسعار دفع الناس إلى تخزين المواد الغذائية

بيروت– «رويترز»: بسبب أسوأ موسم حصاد شهدته سوريا منذ عقود في ظل اشتعال الحرب الأهلية تزايدت الضغوط على الحكومة لاستيراد الأغذية في ظل تضاؤل احتياطياتها النقدية حتى وإن كان الدعم الذي تقدمه إيران حليفة الأسد وتضاؤل عدد السكان المراد دعمهم – بسبب فرار السوريين من البلاد وسقوط بعض المحافظات في قبضة مقاتلي المعارضة – يخفف من العبء الواقع على الحكومة ويكسبها بعض الوقت.

ويقول تجار في أوروبا وآسيا إن مثل هذه الدعوات ترد كل أسبوعين بدلا من كل شهرين في الأوقات العادية. ورغم كل هذا التأكيد على الضرورة الملحة في الرسائل التي تبعثها دمشق تفشل المناقصات واحدة تلو الأخرى في جلب السلع المطلوبة ويقول بعض التجار إن ذلك يرجع في الأساس إلى تمسك سوريا بشروط غير واقعية تتجاهل تأثير العقوبات المالية التي تحد من قدرتها على الدفع. وقال أحد التجار في الإمارات طالما وردت شركته سلعا إلى سوريا خاصة الأرز ولكنها رفضت المشاركة في مناقصات تبدو فيها فرص الدفع ضعيفة «الحكومة في حالة إنكار شديد لتراجع مخزوناتها من الغذاء».

وأضاف «أوقفنا التعامل مع دمشق». وطلب التاجر عدم ذكر اسمه مثل غيره من التجار المطلعين على المناقصات السورية.

ومن المستحيل تحديد حجم مخزونات الحبوب السورية بشكل مؤكد. فالمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب «حبوب» تشدد على أن لديها ثلاثة ملايين طن من القمح في مخازنها وهو ما يكفي احتياجات سكان البلاد بالكامل والبالغ عددهم 22 مليون نسمة لمدة عام.

غير أن الكثير ممن شاركوا في تجارة الحبوب داخل سوريا وخارجها يشككون في ذلك. وتشير تقديرات جمعتها رويترز من أكثر من عشرة مسؤولين عن الحبوب وتجار محليين في أواخر يوليو بعد الحصاد إلى أن سوريا ستحتاج لاستيراد مليوني طن من القمح في العام المقبل لتلبية الاحتياجات العادية بعد حصاد محصول بلغ 1.5 مليون طن أي ما يقل عن نصف المحصول المعتاد قبل الحرب.

واستنكر رئيس الوزراء السوري وائل الحلقي الأسبوع الماضي ما وصفه بالحرب النفسية الأمريكية التي تهدف إلى تقويض الاقتصاد وقال لوسائل إعلام رسمية إن الحكومة لديها الإمدادات الضرورية.

وفي نفس الأسبوع نشرت وكالة الأنباء السورية الرسمية «سانا» تقريرا يهدف على ما يبدو إلى تهدئة مخاوف سكان العاصمة حيال نقص الإمدادات.

رجل يعمل في مخبز سوري

ففي تقريرها عن افتتاح مخبز جديد تابع للدولة لإنتاج 13 طنا من الخبز يوميا نقلت الوكالة عن بعض الزبائن إشادتهم بجودة الخبز كما نقلت عن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك سمير قاضي قوله إن القمح متوافر وبكميات كبيرة في المخازن.

وتشير بيانات الأمم المتحدة إلى أنه حتى في الأحوال العادية يساهم الخبز بنحو 40 بالمئة من إجمالي السعرات الحرارية التي يستهلكها السوريون يوميا وربما تزيد الحرب والفقر من الاعتماد على هذه السلعة.

وذكر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة في دراسة نشرت نتائجها في أوائل يوليو تموز أن السوريين اضطروا إلى زيادة إنفاقهم على الغذاء بنحو 50 بالمئة على الأقل مقارنة بعام مضى وتقول بعض الأسر إنها تنفق حاليا ما بين 40 و80 بالمئة من دخولها على الطعام.

ومازال الخبز المدعم – الذي تبلغ تكلفته 15 ليرة سورية فقط أو بضعة سنتات أمريكية للحزمة الواحدة – متوافرا في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة غير أن السكان قد ينتظرون ساعات في طوابير للحصول عليه وهو ما يرفع أسعار الخبز المصنوع في مخابز القطاع الخاص أو المهرب من مخازن الحكومة إلى عشرة أمثال سعر الخبز المدعم.

ويتحدث سكان دمشق عن وسطاء يشترون الخبز من مخابز العاصمة ثم يبيعونه بسعر أعلى لمن لا يرغبون في قضاء ساعات في الطوابير للحصول عليه. ويقول بعض أصحاب المتاجر إنهم يدفعون رشاوى لمفتشي الحكومة بصفة منتظمة كي يغضوا الطرف عن الإجراءات التي تفرضها الدولة لضبط الأسعار والتي تزداد صعوبة تحقيقها على أرض الواقع.

ويقول بعض سكان العاصمة إن ارتفاع الأسعار دفع الناس إلى تخزين بعض المواد الغذائية. ويعتقد البعض أن هذه المخاوف يمكن أن تقوض التأييد الشعبي للأسد.

وقال محاسب في دمشق عرف نفسه باسم أبو يحيى «الأمر يبدو لي وكأن الناس يستعدون للقيام بثورة أخرى... وهذه المرة ستكون ثورة الخبز».

ويرى فيصل عيتاني الزميل لدى المجلس الأطلسي – وهو مركز بحثي مقره واشنطن – أن تضاؤل الاحتياطيات النقدية وانخفاض قيمة العملة المحلية بنسبة 75 بالمئة – وهو ما يضاعف تكاليف الواردات – يضع الحكومة السورية في موقف صعب للغاية.

وقال عيتاني «يمكن الجزم بأنه «وضع» مروع».

وأضاف «يمكن للحكومة في الأساس إما الاعتماد على الدعم الخارجي وإيران هي المرشح الأرجح لتقديمه أو طباعة النقود. وقد فعلت كلا الأمرين. لم يعد هناك سبيل آخر يمكنها من خلاله تمويل الإنفاق».

ولم يتسن الحصول على تعقيب من مسؤولين سوريين على ذلك غير أن التلفزيون الرسمي قال يوم الثلاثاء إن دمشق وقعت عقودا كبيرة مع إيران ستغطي احتياجاتها من الإمدادات الغذائية والطبية وغيرها.

وقد يساهم الدعم الذي تقدمه طهران الحليف الرئيسي للأسد في تفسير اللا مبالاة التي تبدو على سوريا تجاه سلسلة المناقصات الدولية الفاشلة التي أجرتها.